

الاقتصاد العراقي بين أزمة الأحادية واستراتيجية الحل

أحمد عبد الرزاق عبودي

Ahmad Abdul-Razzak Aboudi Al-Issa

ahmad.alissa85@yahoo.com

الملخص

ان الاقتصادات الريعية وبالأخص التي تعتمد بالأغلب على مصدر طبيعي واحد -الأحادية- والذي يعد الاقتصاد العراقي نموذجا لها تعد من أكثر الاقتصادات تأزماً لما تواجهه من مشاكل تقلبات السوق بخلاف الاقتصادات الصناعية الانتاجية. اضافة الى أحادية الاقتصاد العراقي فهو أيضا يعاني من مشكلة الفوضى الاقتصادية، فلا هو اقتصاد اشتراكي بالكامل ولا هو اقتصاد حر رأس مالي بالكامل. إن الهدف من هذا البحث هو تبيان المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي والاستراتيجية المناسبة للحل في ضوء دراسة تجارب الدول الناجحة اقتصاديا. تتلخص مواضيع البحث ببيان اهم أسباب ضعف الاقتصاد العراقي ووضع استراتيجية للحل:

1- ريعية الاقتصاد العراقي واحاديته

2- غياب قوانين اقتصادية، إدارية واستثمارية حديثة

3- الفساد

4- غياب القطاع الخاص

5- استراتيجية الحل

Abstract

The rentier economies, especially those that rely heavily on one natural resource that Iraqi economy as a model for those is one of the most economies facing difficulty the problems of market volatility other than productivity and industrial economies. In addition, Iraq also suffers from the problem of economic chaos. It is neither a socialist economy nor a fully free economy. The aim of this research is to show the problems faced by the Iraqi economy and the appropriate strategy to solve in light of the study of the experiences of economically successful countries.

The research topics are summarized as the most important reasons for the weakness of the Iraqi economy and the development of a strategy to resolve:

- 1- The economy of Iraq and its unity
2. Absence of modern economic, administrative and investment laws
3. Corruption
4. Absence of the private sector
5. Strategy solution

1- ريعية الاقتصاد العراقي واحاديته

الاقتصاد الريعي هو أحد قطاعات الاقتصاد التي تهتم بدراسة الربح الذي يتم تحقيقه بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والكبريت الخ. اما الاقتصاد الأحادي فهو الاقتصاد الذي يعتمد بأغلبه على جانب واحد من الإنتاج مثلا يعتمد على الزراعة فقط او على السياحة فقط وهكذا. في كلا الحالتين الاقتصاد الريعي والاحادي هنالك مشاكل وسلبيات تواجه أي دولة تتصف بهكذا اقتصادات.

اننا نرى بوضوح ريعية الاقتصاد العراقي واحاديته وذلك بسبب اعتماد موازناته بشكل رئيسي على واردات بيع النفط. الجدول رقم (1) يبين لنا نسبة مساهمة الواردات النفطية بالنسبة لأجمالي الإيرادات العامة للدولة العراقية من سنة 2004 الى سنة 2013 وهي تشكل نسبة تتراوح بين 93% الى 98% من واردات الموازنة العامة للبلاد، وهذا بسبب اهمال القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة السياحة.

لذا نجد بوضوح جدا من خلال الجدول (2) اعتماد العراق على الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة 99% بالنسبة لمجموع الصادرات العراقية وهذا يمثل خطرا كبيرا لان اعتماد الدولة على قطاع واحد يجعل اقتصادها يتأثر بسهولة بأي متغير سياسي او اقتصادي كما حصل في 2014 بعد انخفاض أسعار النفط ودخول داعش للعراق.

جدول (1) مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة

السنة	الإيرادات النفطية	النسبة %	الإيرادات غير النفطية	النسبة %	إجمالي الإيرادات العامة
٢٠٠٤	٣٢٥٩٣.١١	٩٨.٨٠	٣٩٥٨٣٩	١.٢٠	٣٢٩٨٨٨٥٠
٢٠٠٥	٣٩٤٤٨٥١٤	٩٧.٥٥	٩٨٧٢٢٦	٢.٤٤	٤٠٤٣٥٧٤٠
٢٠٠٦	٤٦٨٧٣٢.١	٩٥.٥٥	٢١٨٢٣٤٤	٤.٤٥	٤٩٠٥٥٥٤٥
٢٠٠٧	٥١٩٤٩٢٥١	٩٤.٥١	٣.١٥٥٩٩	٥.٤٩	٥٤٩٦٤٨٥٠
٢٠٠٨	٧٦٢٩٧.٢٧	٩٤.٦١	٤٣٤٤٠.١٤	٥.٣٩	٨.٦٤١.٤١
٢٠٠٩	٥.١٩.٢.٢	٩٠.٨٥	٥.٥٣٣٢٤	٩.١٥	٥٥٢٤٣٥٢٦
٢٠١٠	٦٣٥٩٤١٦٨	٩٠.٦١	٦٥٨٤.٥٥	٩.٣٨	٧.١٧٨٢٢٣
٢٠١١	١.٣.٦١٧٦٢	٩٤.٧١	٥٧٤٥٦٢٨	٥.٢٩	١.٨٨.٣٩٠
٢٠١٢	١١٣٢٦١٦٦	٩٢.٩١	٨٤٩١.٥٧	٧.٠٩	١١٩٨١٧٢٢٣
٢٠١٣	١١١.٧٨٩٩٠	٩٣.١١	٨٢١٧٦٧٣	٦.٨٩	١١٩٢٩٦٦٦٣

جدول (3)

السنة	الصادرات النفطية	النسبة %	الصادرات غير النفطية	النسبة %	اجمالي الصادرات
٢٠٠٤	١٧٧٠٠	٩٩.٣٨	١١٠	٠.٦٢	١٧٨١٠
٢٠٠٥	٢٣٥٧٩	٩٩.٥٠	١١٩	٠.٥٠	٢٣٦٩٨
٢٠٠٦	٣٠٢٩٨.٧٠	٩٩.٢٤	٢٣٠.٧	٠.٧٦	٣٠٥٢٩.٤
٢٠٠٧	٣٩٣٣٦.١٠	٩٩.٣٦	٢٥٣.٨	٠.٤٦	٣٩٥٨٩.٩
٢٠٠٨	٦٣٤١٧.٩٠	٩٩.٥٢	٣٠.٨	٠.٤٨	٦٣٧٢٦.١
٢٠٠٩	٣٩٣٠٦.٨	٩٩.٦٩	١٢٣.٦	٠.٣١	٣٩٤٣٠.٤
٢٠١٠	٥١٥٨٩.١٠	٩٩.٦٦	١٧٤.٥	٠.٣٤	٥١٧٦٣.٦
٢٠١١	٨٣٠٠٦.٢	٩٩.٧٤	٢٢١	٠.٢٦	٨٣٢٢٥.٩
٢٠١٢	٩٤٠٩٧.٦	٩٩.٦٧	٢٦١.٨	٠.٢٧	٩٤٣٩١.٦
٢٠١٣	٨٩٤٠٢.٥	٩٩.٦٢	٣٣٩.٤	٠.٣٨	٨٩٧٤١.٩

2- غياب قوانين اقتصادية، إدارية واستثمارية حديثة

ان الاقتصادات الحديثة والمتطورة لا يشكل سبب نجاحها فقط التنوع في وارداتها المالية من حيث الصناعة والزراعة وغيرها بل أيضا الاعتماد على أسس قانونية اقتصادية حديثة تجذب المستثمرين وتلغي مخاوفهم وتعطيهم ضمانات قوية.

إضافة الى غياب القوانين الحديثة فان انتشار ظاهرة الروتين المعطل في جميع معاملات الدولة فهو أيضا سبب اخر لتعطيل بناء اقتصاد دول قوي.

يستخدم مصطلح الروتين لوصف العجز الحاصل في ادارة المؤسسات البيروقراطية والذي يعد كثرة الهوامش والتوقع مظهرا جليا للروتين وان عدم التكلم بهذه النقطة الجوهرية -والتي هي أحد اهم اسباب ضعف الاقتصاد العراقي- يعد جهلا بالأنظمة الإدارية الحديثة وإلا كيف نطالب بتطوير اقتصاد دولة ما وهي مكبله بقوانين إدارية مضى عليها أكثر من نصف قرن؟! كيف نطالب بتطوير اقتصاد دولة وهي تستغرق أشهر لإصدار أمر او قرار مهم بسبب التعقيدات الإدارية.

ان من اهم سلبيات الروتين هو:

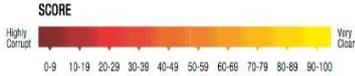
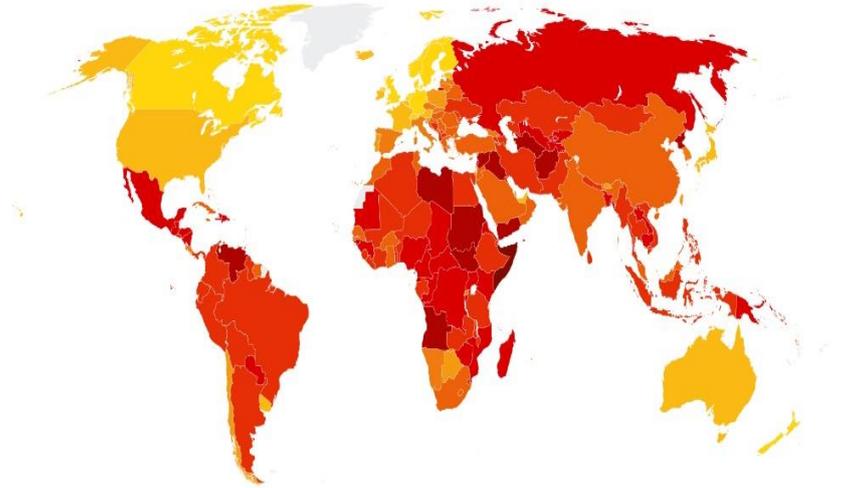
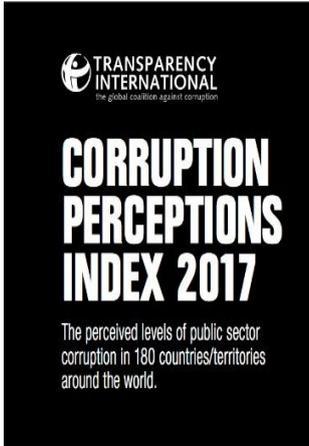
- 1- إضاعة الوقت باستحصال هوامش وتوقع ليس لها جدوى سوى اتباع التعليمات
- 2- ازدياد احتمالية حصول فساد لان كل ما زادت الهوامش زاد عدد الموظفين الذين سيتدخلون في سير المعاملة.

3- ضياع المسؤولية وعدم معرفة من هو المقصر لان المعاملة التي تمر على 20 موظف مثلا وبعدها يتم كشف شبهة فساد فيها كيف يمكن معرفة المقصر من غيره وعدد الموقعون فيها 20.

3- الفساد

الفساد هو الاستغلال السيء للسلطة من اجل مكاسب شخصية او فئوية وله اشكال عديدة مثل الرشوة والتزوير والمحسوبية والاختلاس. اعتقد ان أخطر اشكال الفساد هو ذلك الفساد الذي يحدث بشكل قانوني بمعنى لا توجد مخالفة للقانون وانما هنالك مخالفة للشرف الوظيفي وللمبادئ مثل استيراد او شراء مواد للدولة بأسعار اعلى من السوق او بجودة اقل واخذ عمولة على ذلك، فان هذا الفساد لا يوجد فيه تزوير او مخالفة قانونية واضحة. يشكل الفساد الافة الاخطر التي تواجه اقتصاد الدول ولا توجد دولة في العالم لا يوجد فيها فساد بنسبة معينة في قوانينها او في موظفيها ولكن الفارق بين الدول المتقدمة وغيرها هو بالنسبة. لذا فإن الفساد الإداري والمالي من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراق وخاصة بعد ال 2003 حيث توفر أموال عائدات النفط بشكل كبير بيد المسؤولين الحكوميين والذي أدى بانتشار جميع مظاهر الفساد بالدولة العراقية. ان ترتيب العراق من حيث النزاهة يأتي في ذيل القائمة فهو يحتل المركز 169 من أصل 180 دولة، بمعنى اخر هو بالمراكز الأولى بالفساد وبالتحديد بالمركز 12 من 180 كما في الشكل (1) والجدول (3).

شكل (1)



#cpi2017
www.transparency.org/cpi

This work from Transparency International, 2018 is licensed under CC BY-ND 4.0

المجلد : 3 العدد : 4 لسنة : 2019

جدول (3)

RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE	RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE	RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE	RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE	RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE													
1	New Zealand	89	21	Estonia	71	40	Saint Vincent and the Grenadines	58	62	Cuba	47	81	Ghana	40	96	Thailand	37	122	Azerbaijan	31	143	Bangladesh	28	161	Congo	21	
2	Denmark	88	21	United Arab Emirates	71	40	Cyprus	57	62	Malaysia	47	81	India	40	103	Bahrain	36	122	Djibouti	31	143	Guatemala	28	161	Democratic Republic of Congo	21	
3	Finland	85	23	France	70	42	Montenegro	57	64	Czech Republic	57	81	Morocco	40	103	Côte D'Ivoire	36	122	Kazakhstan	31	143	Kenya	28	161	Tajikistan	21	
3	Norway	85	23	Uruguay	70	42	Sao Tome and Principe	57	64	Dominica	57	81	Turkey	40	103	Mongolia	36	122	Liberia	31	143	Lebanon	28	165	Chad	20	
3	Switzerland	85	25	Barbados	68	42	Hungary	45	66	Spain	57	85	Argentina	39	103	Tanzania	36	122	Malawi	31	143	Mauritania	28	165	Eritrea	20	
6	Singapore	84	26	Bhutan	67	42	Senegal	45	66	Georgia	56	85	Benin	39	107	Armenia	35	122	Mali	31	148	Comoros	27	167	Angola	19	
6	Sweden	84	26	Chile	67	46	Belarus	44	66	Malta	56	85	Kosovo	39	107	Ethiopia	35	122	Nepal	31	148	Guinea	27	167	Turkmenistan	19	
8	Canada	82	28	Bahamas	65	46	Jamaica	44	68	Cabo Verde	55	85	Kuwait	39	107	Macedonia	35	122	Moldova	31	148	Nigeria	27	169	Iraq	18	
8	Luxembourg	82	29	Portugal	63	46	Oman	44	68	Rwanda	55	85	Solomon Islands	39	107	Vietnam	35	130	Gambia	30	151	Nicaragua	26	169	Venezuela	18	
8	Netherlands	82	29	Qatar	63	48	Bulgaria	43	71	Saint Lucia	55	85	Swaziland	39	111	Philippines	34	130	Iran	30	151	Uganda	26	169	Korea (North)	17	
8	United Kingdom	82	29	Taiwan	63	48	South Africa	43	71	Korea (South)	54	91	Albania	36	112	Algeria	33	130	Myanmar	30	153	Cameroon	25	171	Equatorial Guinea	17	
12	Germany	81	32	Brunei Darussalam	62	51	South Africa	43	71	Grenada	52	91	Bosnia and Herzegovina	36	112	Bolivia	33	130	Sierra Leone	30	153	Mozambique	25	171	Guinea Bissau	17	
13	Australia	77	32	Israel	62	51	Vanuatu	43	74	Namibia	51	91	Guyana	38	112	El Salvador	33	130	Ukraine	30	155	Madagascar	24	171	Libya	17	
13	Hong Kong	77	34	Botswana	61	54	Burkina Faso	42	74	Italy	50	91	Sri Lanka	38	112	Maldives	33	133	Dominican Republic	29	156	Central African Republic	23	175	Sudan	16	
13	Iceland	77	34	Slovenia	61	54	Lesotho	42	74	Namibia	51	91	Timor-Leste	38	112	Niger	33	133	Honduras	29	157	Burundi	22	175	Yemen	16	
16	Austria	75	36	Poland	60	54	Tunisia	42	74	Mauritius	50	96	Brazil	37	117	Ecuador	32	133	Kyrgyzstan	29	157	Haiti	22	177	Afghanistan	15	
16	Belgium	75	36	Seychelles	60	54	China	41	77	Slovakia	50	96	Colombia	37	117	Egypt	32	135	Laos	29	157	Uzbekistan	22	178	Syria	14	
16	United States	75	36	Costa Rica	59	57	Saudi Arabia	49	77	Croatia	49	96	Indonesia	37	117	Gabon	32	135	Mexico	29	157	Zimbabwe	22	178	South Sudan	12	
19	Ireland	74	38	Lithuania	59	57	Greece	48	77	Saudi Arabia	49	96	Paraguay	37	117	Togo	32	135	Papua New Guinea	29	161	Cambodia	21	180	Somalia	9	
20	Japan	73	40	Latvia	58	59	Jordan	48	77	Trinidad and Tobago	41	96	Peru	37	117	Paraguay	29	135	Paraguay	29	135	Paraguay	29				

#cpi2017

ان وجود مشكلة الفساد واستثراءها بالدولة يأتي بسبب نقاط كثيرة منها:

1- انخفاض مستوى الدخل الشهري والذي يقدر بـ 663 دولار امريكي مما يؤدي الى لجوء الموظف الى طرق ملتوية وفسادة للحصول على المال.

2- عدم وجود نظام اداري حديث يكشف الفاسد بسهولة، حيث ان القوانين النافذة قد اكل عليها الدهر وشرب وليس فيها أي جدوى حقيقية في كشف الفاسد فهي مجرد قشور ومظاهر كذابة.

3- فقدان الرقابة الحقيقية وفق مبدأ الثواب والعقاب، حيث لا توجد رقابة حقيقية على الموظف على الرغم من كثرة الهيئات الرقابية. فنلاحظ بالإضافة الى وجود مسؤولين فوق الموظف الفاسد هنالك هيئة النزاهة والمفتش العام وديوان الرقابة المالية وقسم الرقابة ورقابة الوزارة وغيرها الكثير ومع كل هذا فان الفساد مستمر. هذا كله بسبب قسرية هذه الدوائر وأنها مجرد حلقات زائدة لإيجاد المناصب.

4- غياب القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص من اهم الأجزاء الرئيسية في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، فلا يمكن تصور دولة ذات اقتصاد قوي من دون مشاركة أصحاب رؤوس الأموال فيه. ولكن للأسف فان العراق يعاني من هيمنة القطاع الحكومي على اقتصاد الدولة كما يعاني من مركزية شديدة وهذا أدى الى ضعف القطاع الخاص والاستثمار وبالتالي أدى مشاكل كبيرة من اهمها:

1- انتشار البطالة بنسبة تصل الى 22.6% حسب بيانات وزارة التخطيط العراقية.

2- انتشار الفساد بترتيب ال 12 عالميا.

5- استراتيجية الحل:

عندما ندرس تجارب الأمم الأخرى نجد انه لا توجد تجربة تشابه تجربة أخرى من حيث التفاصيل، ولكن التشابه الموجود هو من حيث المبادئ فقط. فمثلا دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها والتي كانت تعاني من فساد وبطالة وتضخم قد اجتمعت على مجموعة من المبادئ التي أدى تطبيقها الى تحويل اقتصادها من ضعيف الى اقوى اقتصادات العالم، والمبادئ هي كالتالي:

1- وجود إرادة سياسية قوية على تحقيق الهدف

الإرادة السياسية تعتبر الحجر الأساس لأي عملية بناء اقتصاد قوي وتتلخص من خلال الجدية في محاربة الفساد والترهل والمحسوبية واصدار تشريعات حديثة تواكب العصر .

2- وضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة لإنجاز الهدف.

لا يمكن تحقي أي هدف من دون وضع خطة عمل واضحة وإلا يكون العمل مجرد فوضى وعبث كما هو حاصل الان بالعراق فعبثية القوانين وتخبطها واضحة.

3- الاستعانة بالعلماء واهل الاختصاص لوضع القوانين والاستراتيجيات

كل التجارب الناجحة كانت تعتمد في نجاحها على قوانين ومعايير وضعها اهل الاختصاص والخبرة سواء من داخل البلد او من خارجه.

من خلال دراسة الواقع الذي يعيشه العراق واعتماد على وضعه السياسي والجغرافي والتاريخي والاجتماعي فإننا نقترح بعض الحلول الاستراتيجية التي ستساهم في تحول اقتصاد العراق من ريعي احادي الى اقتصاد السوق الحر:

1- تنويع واردات الاقتصاد العراقي. يجب على الدولة العراقية ان تنوع وارداتها وصادراتها

من خلال وضع خطط ناجحة لدعم القطاع الزراعي والصناعي

2- سن قانون حديثة ومتطورة وإلغاء كل ما هو قديم ومتخلف والقوانين المطلوبة هي:

▪ قانون عمل موحد يتساوى فيه العاملون بالقطاع العام والخاص ويحدد الحد

الأدنى للأجور للساعة الواحدة.

▪ قانون ضمان اجتماعي موحد للقطاع العام والخاص

▪ قانون الضمان الصحي

لذا يجب على مجلس النواب الغاء جميع القوانين القديمة والمتخلفة وتشريع قوانين فعالة

ومرنة وحديثة يمكن تغييرها وتطويرها بسهولة عن طريق المحاولة والخطء الى ان يتم

الوصول الى مرحلة الاستقرار التشريعي.

3- تقوية القطاع الخاص او القطاع المشترك عن طريق سن قوانين حديثة تهتم باقتصاد

السوق الحر والمنافسة والتي ستؤدي بالضرورة الى الجودة في الإنتاج والخدمة.

4- التعاقد مع شركات عالمية استشارية او مع شخصيات اقتصادية لوضع الاستراتيجيات

والاستشارات الاقتصادية.

5- الاهتمام بإنشاء عدد من المصانع في كل محافظة عراقية.

6- المصادر

- 1- د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، 2010.
- 2- أ.م. طالب حسين حافظ، دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية العراقية نموذجا، دراسات دولية العدد 63.
- 3- أ.م.د. أعياذ عبد الرضا وأ.م.د. عدنان كاظم جبار، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 4- د. إخلاص زكي فرج، أسباب تأخر انجاز المعاملات/ الروتين في وزارة التربية من وجهة نظر مديري الأقسام ورؤساء الشعب، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24 (1) 2013.
- 5- محمد البلوشي، آلية الانتقال من عالم الورقيات إلى عالم الحاسوب، مطابع الدوحة، 2001، الدوحة، قطر.
- 6- م. علياء حسين خلف وم. م. ضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 42، 2018.
- 7- أ.م.د. مفيد ذنون يونس وعدنان دهام احمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، العدد 109، المجلد 34، 2012.
- 8- أ.م.د. فيصل أكرم نصوري، البنى المؤسساتية والتحول للقطاع الخاص في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73.

أحمد عبد الرزاق العيسى حاصل على بكالوريوس العلوم. وماجستير علوم في الهندسة الميكانيكية من الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق في عامي 2009 و2012 على التوالي. وهو مدرس مساعد في كلية الرافدين الجامعية ببغداد عام 2014، ومهندس في الشركة العامة لمعالجة الحبوب، بغداد.

